

تتمثل الفكرة الديمقراطية في الأمبراطورية الرومانية في الفلسفة الرواقية التي اتخذت تسميتها من تعليم الفلسفة في أروقة المعابد والقصور لأباطرة الرومان وعلى الرغم من ان الأمبراطورية الرومانية فرضت سيطرتها على جميع بلاد الأغريق وجعلت مدنها المستقلة تابعة لها إلا ان تطور الحضارة الاغريقية آنذاك سبغ الامبراطورية الرومانية بصفة هذه الحضارة وهنا يكون ظهور الفكر الديمقراطي في روما بتأثر الفكر الاغريقي والفلسفة الرواقية بسبب تحلل الشعب وقيام الثورات المتتالية نتيجة لإستئثار طبقة الأشراف بالثروة والحكم 0

ولذلك ظهرت العديد من الحركات الاجتماعية التي طالبت توزيع الثروة والسماح بإشراك الشعب في السلطة الأمر الذي دفع بأباطرة الرومان إلى تشكيل مجالس شيوخ التي ضمت عددا لا يستهان به من عامة الشعب في مقابل الأقلية الضئيلة من الأشراف في المجلس وقد صار الشعب يتحكم أو يتدخل في السلطة وادارة شؤون الامبراطورية عن طريق ممثليه في مجلس الشيوخ وكذلك فقد ظهرت هناك العديد من الفلسفات التي طالبت بأن تكون الدولة ملكاً للشعب وان يكون الحاكم خادماً له فقد أكد على ذلك الفيلسوف (سييتال) وتبعه في ذلك القديس (أوغسطين) الذي يرى بأن الله هو مصدر السلطة وان مستلزمات الحياة الاجتماعية هي التي تحمل الأفراد على انتخاب رؤساء لهم ليعملوا على ممارسة السلطة وادارة شؤون البلاد كما يريد الله لا كما يريد الحاكم بما تقتضيه مصالحهم 0

ومن هنا فأنا نجد ممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية للامبراطورية الرومانية انحسرت في مجلس الشيوخ الذي يضم غالبية افراده من عامة الشعب بالاضافة إلى طبقة الأشراف المتنفذة وان سلطة الملوك اصبحت سلطة الهيئة مستمدة من الحق الإلهي لهم في شؤون البلاد وقد حدث ذلك بعد ظهور المسيحية كديانة في الامبراطورية الرومانية فكان من النادر الاعتراض على قرارات الملوك أو تعديلها بسبب هذه الصفة القدسية واراادته في ادارة شؤون المجتمع لذا فقد كانت الديمقراطية في الامبراطورية الرومانية عبارة عن ديمقراطية برلمانية شكلية الأمر الذي ادى إلى استبدال الملوك وضعف الامبراطورية تدريجيا وانهيارها على يد القبائل البربرية 0

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت هنالك العديد من الفلسفات التي نادى بتجسيم سلطة الملك المطلقة المستمدة من الله المصدر الاساسي للسلطة السياسية 0

المبحث الثالث / الفكر الديمقراطي المعاصر 0

نشأ الفكر الديمقراطي سرّاً في رحم النظام الاستبدادي الفاسد الذي بلغ حداً من الفساد والانحطاط فقد معه القدرة على ممارسة القمع وشكلت هذه الأنظمة الحاكمة عقبة في طريق تقدم المجتمعات في بلاد كثيرة وقد بلغ الايمان بالديمقراطية حداً أحرزت معه بعض الدول المتخلفة تقدماً كبيراً آنذاك ، وقد ارتكز

الفكر الديمقراطي المعاصر على ظهور العديد من الفلسفات
نشوء المجتمعات - الدولة - كمثالة للسلطة السياسية في
المجتمع ومن ابرز هذه الفلسفات التي تناولت هذا الموضوع
بالتحليل والتفسير هي (فلسفة العقد الاجتماعي) والتي تعد احد
اهم الفلسفات التي نادت بالديمقراطية كوسيلة او ممارسة في
العملية السياسية وإدارة شؤون البلاد 0 اذ تقوم هذه الفلسفة
على أساس اشتراك جماعة من الناس على عقد ضمني وافقوا
عليه بالاجماع يقوم الأفراد بموجب هذا العقد في التنازل طوعاً
عن بعض حقوقهم في اقامة الحماية الطبيعية لمجموعة أو أفراد
منهم مقابل قيامهم بحمايتهم وحماية حرياتهم من أجل أن يعيشوا
حياة اجتماعية في مجتمعهم ويتمتعون بنوع من الهوية (الشعور
بالانتماء لهذا المجتمع) 0

وبذلك كانت السلطة السياسية في المجتمع سلطة مفوضة من
قبل مجموعة منالأفراد أو المؤلفين لهذا المجتمع لايحق لها ان
تمارس القمع ضدهم أو تمارس العنف أو التعسف في معاملتهم اذ
ان الأفراد الذين اشتركوا في هذا العقد قد اختاروا طوعاًالرضوخ
لهذا النظام تخلصاً من الفوضى التي سببها تمرد المجتمعات
الانسانية قبلظهور المجتمعات المنظمة تنظيمياً سياسياً (الدولة)
0

وهنا يرى (جان جاك روسو) في كتابه العقد الاجتماعي ان
الشعب هو صاحب السيادة وهو المانح للسلطة لأنه يتألف من
مجموعة من الأفراد الذين قبلوا بالعقد الاجتماعي كما لايمكن ان
يكون هنالك واجب طاعة القانون والسلطة السياسية في حالة
الديمقراطية الشديدة التطرف حيث اعتبر (روسو) الديمقراطية
هي أفضل صور الحكم (الأنظمة السياسية) في حين يرى
(توماس هوبز) ان الديمقراطية تشمل جميع المحكومين الذين
تجيء بهم الأجيال اللاحقة 0

ولقد كانت الثورة الفرنسية ومبادئها الديمقراطية الداعية إلى الحرية ومشاركة الشعب في صنع القرار السياسي نقطة الشروع في التحولات الديمقراطية في العالم المعاصر ، اذ قامت هذه الثورة بالعديد من التغييرات الدستورية التي كانت يقصد بها توسع نطاق الحكم للشعب وعلى الرغم من ذلك فإن هذه التحولات لم تقتصر على فرنسا وحدها وكذلك فهي لم تقتصر على الثورات الدموية التي قامت في فرنسا عام (1789) ، بل شملت الثورات البيضاء التي قامت دون اراقة الدماء كما هو الحال في بريطانيا عن طريق رضا السلطات الحاكمة آنذاك بالاتجاه نحو الديمقراطية والذي أسهم اسهاما مباشراً في تقدم هذه الدول وازدهارها 0

واستندت الافكار الديمقراطية السياسية في اوربا قبل قرنين على الفكرة القائلة بنقل السلطة من يد الملوك إلى يد الشعوب ، واقامة النظام السياسي للحكم على الفكرة النيابية ، والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات 0

وهذا بدأت الأفكار الديمقراطية في أوربا بالظهور هادفة إلى تخليص المجتمع من نظام الاقطاع وحكم الكنيسة اللذان كانا سائدين في العصور الوسطى ، والتي كانت تتسم بأنها كانت عصورا من الظلم والظلام أهدرت فيها جميع المعاني الديمقراطية والانسانية إلى ان ظهرت بشائر الثورة الصناعية التي قضت على العهد الاقطاعي ومساوئه ، وبعثت الديمقراطية من جديد لتتمرد على الحكم الاستبدادي الفردي لأمرأء الأقطاع وكانت فاتحة ذلك بريطانيا وفرنسا وانتقلت إلى أمريكا الشمالية

أما في الولايات المتحدة الأمريكية والتي بلغت فيها الديمقراطية فيها درجة عالية من المقبولية من خلال اعلان وثيقة الاستقلال

من المستعمر البريطاني عام 1776 كما انها عملت على فتح
الوظائف بصورة دورية والعمل على تطبيق اساليب الديمقراطية
المباشرة مع بداية القرن العشرين 0

وعليه فقد توصف الدولة بأنها دولة ديمقراطية اذا ما قام النظام
السياسي فيها على بعض الأسس التي تركز إلى الحصول على
الموافقة والتأييد الشعبي الذي يضمن موافقة غالبية مواطني هذه
الدولة حول الممارسات السياسية وطرق اتخاذ القرارات
المصيرية وتنفيذها في هذه الدولة بالاستناد الى القوانين
والتشريعات والأنظمة التي قامت أساساً بموافقة الرأي العام
عليها وتعدد أنماط الممارسات الديمقراطية في مثل هذه الدول
التي توصف بانها ديمقراطية وتقوم على أساس مجموعة من
المحددات تعمل على تقوية ممارسة الديمقراطية كممارسة سياسية
لحكم البلاد في عدة اتجاهاتها منها وجود الهيئات البرلمانية
المؤثرة في عملية اتخاذ القرار السياسي والخضوع لسلطة
الحاكمة وكذلك وجود الهيئات والتأييد الشعبي من قبل جميع أفراد
الشعب أو مواطني الدولة عن طريق الاقتراع العام 0

وهنا نجد انه لا بد من الاشارة إلى ان الاقتراع الشعبي أي عملية
انتخاب أفراد الشعب أو مواطني الدولة لممثليهم الذين يكونون
على درجة من العلم والدراية في ادارة الشؤون السياسية وعملية
اتخاذ القرارات وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء
تؤهلهم لاختيار الحكومات التي تعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن
من هذه المنفعة الاجتماعية العامة وبالتالي تؤهلهم إلى أكبر قدر
من التأييد الشعبي وموافقة الرأي العام 0

والدولة الديمقراطية هي تلك الدولة التي تحوز على رضا
الشعب من خلال عملية اختيارها أو توجيهها في ادارة شؤون

البلاد سياسياً واتخاذ القرارات سواء تم هذا الاختيار على أساس
من الاقتراع العام المباشر والشعبي أو عن طريق الاقتراع النسبي
الذي يقوم به ممثلوا الشعب في الموافقة على قرارات الحكومة
وتوجهاتها الحالية والمستقبلية 0